دور تبني المسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

أ. فضالة خالد * د. قرومي حميد **

الملخص:

تسعى المؤسسات الاقتصادية كأحد أهم منظمات الأعمال وعلى اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال عملياتها وأنشطتها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة وعلى المجتمع ككل، من خلال إهمال مسؤوليتها اتجاه البيئة و المجتمع، وفي ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة وتزايد إحساس المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية ولاجتماعية وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة و مع تنامي ا لوعي بتبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في مختلف الممارسات الاقتصادية، وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها تتحمل مسؤولية اجتماعية وبيئية في مختلف وظائفها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأصبح يستخدم مصطلح المسؤولية البيئية والاجتماعية للتعبير عن الالتزامات الملقاة على عاتق المؤسسة بانجاز مجموعة من الأهداف لصالح المجتمع، يترتب على هذا النوع من المسؤولية قيام المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من العمليات الاجتماعية تلك العمليات التي تتضمن تبادل كل من العائد الاجتماعي والتكلفة الاجتماعية بين المؤسسة والمجتمع.فالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية ماهي إلا عبارة عن أداة لتطبيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية ، المسؤولية البيئية، البيئة.

Abstract:

The economic institutions as one of the most important business organizations and the nature of their activities to achieve economic performance, which aims to maximize profits, but it occurs during its operations and activities a range of negative effects on the environment

* طالب دكتوراه- جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة.
** أستاذ محاضر قسم – أ- جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة.

and the community as a whole, neglecting responsibility towards the environment and society, Growing concern for the environment, increasing economic institutions' sense of environmental and social responsibility, and achieving sustainable development goals. As awareness of social and environmental responsibility grows in various economic practices, And environmental and social responsibility are used to express the commitments of the institution to achieve a set of goals for the benefit of society. This type of responsibility entails the establishment by the economic institution of a set of social processes that involve exchange Both social return and social cost between the institution and society. The social and environmental responsibility of the economic institution is only a tool for the application of sustainable development.

Keywords: sustainable development, social responsibility, environmental responsibility, environment.

I - المقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي حضيت باهتمام كبير من قبل الكثير من المفكرين والباحثين، والتي عقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، فمنذ ظهور مفهم التنمية المستدامة إثر تقرير بروتلا ند سنة 1987 بدأ هذا المفهوم في الانتشار على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر من أهم الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما وأن هذه الأخيرة تحدث آثارا ضارة بالبيئة والمجتمع عند ممارسة أنشطتها المختلفة،مما أدى إلى تزايد الإستنزاف المستمر واللاعقلاني للموارد البيئية والطبيعية، وفي ظل هذه المتغيرات البيئية الحاصلة، ومع تنامي الوعي بمسؤوليات مختلف الأطراف أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها وعلى الموارد الطبيعية والبيئية المتوا جدة فيها ضرورة ملحة، لأ جل هذا أ صبح من الضروري إد ماج البعد البيئي والاجتماعي في إستراتيجيات هذه المؤسسات بما يضمن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية والبيئية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ضوء ماسبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل إلتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ؟

ومن أجل الإلمام بحيثيات الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. مالمقصود بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية؟

2. ماهو مفهوم التنمية المستدامة؟ وما علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية؟

3. فيما تتمثل لإلتزامات البيئية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

- **أهمية الموضوع:** تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية ومدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

- **أهداف الموضوع:** تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1. عرض بعض مفاهيم ا المسئولية الاجتماعية واالبيئية وأهمية الالتزام بها من طرف المؤسسة الاقتصادية بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها، و تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. توضيح العلاقة بين كل من المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة.

- **المنهج المتبع:**

لأغراض تحقيق هذه الأهداف المرجوة تمّ اتباع المنهج الوصفي الذي يعتبر الأنسب في وصف المسؤولية الاجتماعية والبيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة وصفاً علمياً دقيقاً، معتمدين في ذلك على المراجع المتوفرة باللغتين العربية والفرنسية حول الموضوع.

- **تقسيم الدراسة:** و لكي نقوم بدراسة الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.

المحور الثاني: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية والبيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل ملحوظ منذ أن بدأ يأخذ مكانا عام 1950، حتى أصبح يظهر جليا في العقد الأخير، مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المنشآت دورا أكبر تجاه المستهلك والبيئة التي تعمل فيها. بحيث بدأت المنظمات في إظهار مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكثر

جدية في إدارة استراتيجياتها والتقارير الاجتماعية لأصحاب المصالح.

1) تعريف المسؤولية الاجتماعية: يعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بأنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"[1].

كما عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية الشاملة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد[2].

وقد جاء التعريف الأكثر شمولا وبه كانت هناك نقلة نوعية في إغناء وتوسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية في إطار البحوث الرائدة لـ Caroll حيث يرى أن "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات[3].

2) أبعاد المسؤولية الاجتماعية: قدَّم كارول (CARROLL) أربعة أبعاد للمسؤولية التي باجتماعها تشكّل المسؤولية الاجتماعية للشركات وفق الشكل التالي:

---

[1] ــ صالح السحيباني، "**المسئولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية:حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**"، المؤتمر الدولي حول:- القطاع الخاص في التنمية:تقييم و استشراف- 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان،ص03.

[2] ـ أحمد السيد طه كردي، "**إدارة الصورة الذهنية للمنظمات في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية**"،جامعة بنها،مصر،2011،ص15.

[3] ـ إياد محمد عودة، "**قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية**"، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 44.

الشكل(01): هرم كارول (CARROLL) للمسؤولية الاجتماعية

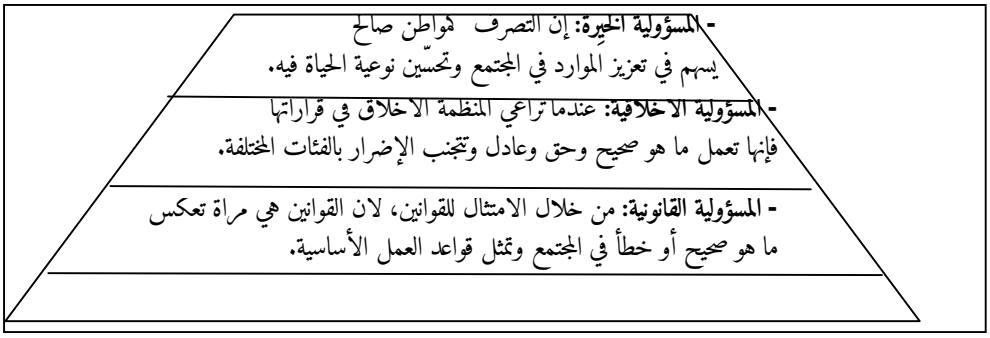

المصدر: طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **"المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع"**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص:83.

إذ يمكن تعريف أبعاد المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي[1]:

- **المسؤولية الخيرة (الإنسانية)**:أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحقيق نوعية الحياة.
- **المسؤولية الأخلاقية**: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.
- **المسؤولية القانونية**: أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
- **المسؤولية الاقتصادية**: ويقصد بها إن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

فالمسؤولية الاجتماعية حسب كارول (CARROLL) هي حاصل مجموع الأنواع

المسؤولية الاجتماعية للمنظمات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيّرة

3) مجالات المسؤولية الاجتماعية

يمكن لمنظمات الأعمال أن تمارس دورا اجتماعيا تجاه أصحاب المصالح أو البيئة

[1] ـ محمد عاطف محمد ياسين،" **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية"**، دراسة تطبيقة لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن،2008،ص، 19.

الطبيعية أورفاهية المجتمع بشكل عام، ويمكن سرد مجالات ممارسة المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي[1]:

1. المسؤولية الاجتماعية تجاه أهم أصحاب المصالح: إن واحدا من المجالات المهمة التي تمارس فيها منظمات الأعمال دورا إجتماعيا هو محور أصحاب المصالح، ومعنى مصطلح أصحاب المصالح هو الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المنظمة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها، إذ يمكن الإشارة إلى بعضهم في الشكل أدناه:

الشكل رقم (02): أصحاب المصالح أوالمستفيدون من وجود منظمات الأعمال

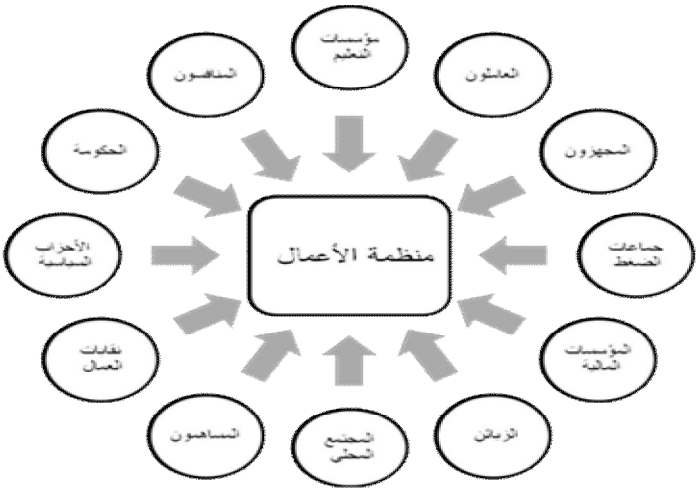

المصدر: طاهر محسن الغالبي، الإدارة والأعمال، مرجع سابق الذكر، ص95.

فيما يلي نذكر بعض الأبعاد التي يجب أن تشملها الممارسات المسئولة لمنظمات الأعمال:

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي :**يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها ،الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه ، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة ،والتي تشمل :المساهمة في دعم البنية التحتية ،إنشاء الجسور والحدائق ،المساهمة في الحد من مشكلة البطالة ،دعم بعض الأنشطة الرياضية والترفيهية،احترام العادات والتقاليد ،دعم مؤسسات المجتمع المدني ،تقديم العون

1: طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، "**الإدارة والأعمال**"، ط2، دار وائل، الأردن، 2008، ص ص 94-96.

لذوي الاحتياجات الخاصة ،الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية ،رعاية الأعمال الخيرية.

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن :** تتمثل في تقديم المنتجات بأسعار ونوعية مناسبة، الإعلان الصادق، وتقديم منتجات آمنة ،تقديم إرشادات واضحة بشأن المنتج واستخداماته ،التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع ،والتزام بالتطوير المستمر للمنتجات ،والتزام بعد خرق قاعدة العمل مثل الاحتكار.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة :** حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة ،المساهمة في حملات البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ،تبني سياسة بيئية رشيدة.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين :**تعظيم قيمة السهم وتحقيق أقصى ربح ممكن، حماية أصول المنظمة،الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن أداء المنظمة ، التعامل العادل مع المساهمين من دون أي تمييز ،إشراك المساهمين في القرارات الهامة للمنظمة.
- **المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين :** وتتضمن احترام قوانين العمل ،وضمان حق العامل في التدريب والتكوين المستمر،وحقوقه النقابية،وإشراكه في اتخاذ القرارات،تحقيق الأمن الوظيفي والأمن من حوادث العمل، إصدار مدونة لسلوك وأخلاقيات المهنة لضبط سلوك العاملين،منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة العاملين،توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية.

المحور الثاني: المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

أولا: مفاهيم أساسية حول البيئة

1) تعريف البيئة: عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستكهولم عام 1972 بأنها: رصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[1].

وعرفت البيئة بأنها:" الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا و متأثرا، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا وقد يضيق ليتكون من منطقة صغيرة جدا" ويرى آخرون أن البيئة كل ما يحيط بكائن سواء كان حيوانا أو إنسانا"[2].

1 ـ حسن أحمد شحاتة، **"البيئة والمشكلة السكانية"، مكتب الدار العربية للكتاب"**، مصر،ط1، 2001،ص29.

2 ـ راتب سلامة السعود، **"الإنسان والبيئة"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 21.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن لمفهوم البيئة عنصرين، الأول العنصر الطبيعي وتشمل عناصر الطبيعة التي لم يتدخل الإنسان في وجوها، والعنصر الثاني بشري وتعني الانسان وآثاره على بيئته الطبيعية.

وقد قسم الباحث"Rau Weoten " البيئة إلى أربعة مجموعات1:

1. **البيئة الطبيعية:** وتشمل الأرض وما حوت من موارد طبيعية، الظروف المناخية، النبات والحيوان.

2. **البيئة الاجتماعية:** وتشمل تركيبة وتوزيع السكان ومختلف الخدمات المتداولة في المجتمع: ثقافية، سياسية، صحية، تجارية، وغيرها.....إلخ.

3. **البيئة الجمالية:** تشمل المتنزهات العامة، المناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

4. **البيئة الاقتصادية:** تشمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة الناتجة عن عناصر الإنتاج (رأس المال، التكنولوجيا، العمالة،الأرض)، وما يترتب على ذلك من دخول فردية وقومية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية، والشكل التالي يوضح تفاعل مكونات البيئة:

الشكل رقم (03): تفاعل مكونات البيئة

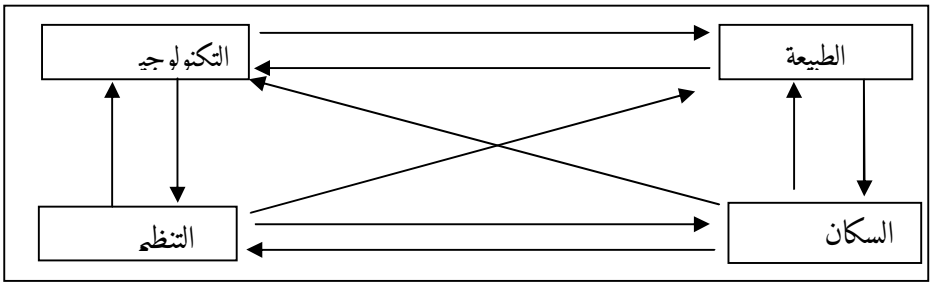

المصدر: راتب سلامة السعود، "**الإنسان والبيئة**"، مرجع سابق،ص.22

2). التلوث البيئي: تعد مشكلة التلوث البيئي من أخطر مشكلات العصر وأكثرها تعقيدا، ويمثل هذا الأثر البيئي النتيجة الحتمية والمباشرة لزيادة عدد السكان وما يتبعها من ضرر يلحق بالموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة.

ويعرف التلوث البيئي بأنه:" الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تلحق بالإنسان الضرر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية، فهو بذلك عبارة عن مجمل التغيرات المرغوب فيها، التي تحيط بالإنسان كليا أو جزئيا كنتيجة لأنشطته المؤدية لحدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، تغير من

1 ـ محمد صالح الشيخ،"**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**"، مصر، ط1،2002،ص 16.

المكونات الطبيعية، الكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر عليه وعلى نوعية الحياة التي يعيشها[1].

وهو أيضا :" أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، يؤدي إلى تأثير ضار على الإنسان والكائنات الحية، وإلحاق الضرر بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة"[2].

ومن أهم مظاهر التلوث البيئي الناجم عن مخلفات العمليات الإنتاجية نذكر[3]:

1. **تلوث الهواء:** يرجع تاريخ تلوث الهواء إلى بداية استخدام الإنسان للوقود كمصدر للطاقة، ومع تطور النشاط الصناعي وتناميه، ازدادت نسبة تركيز الملوثات في الهواء إضافة إلى التغير في بعض مكوناته، ويعرف خبراء منظمة الصحة تلوث الهواء على أنه:" الحالة التي يكون فيها الجو خارج أماكن العمل محتويا على مواد بتراكيز تضر بالإنسان وبمكونات بيئته".

2. **تلوث الماء:** يمكن تعريف تلوث الماء على أنه:" عبارة عن إضافة مواد أو طاقة من قبل الإنسان للبيئة المائية، والتي تكون كافية لإلحاق الضرر بصحته وبالموارد الحية والأنظمة البيئية التي تحكمها"[4].

3. **تلوث التربة:** ويقصد به وجود مواد غريبة على التربة، كالمخلفات الصناعية والاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

كما توجد أنواع أخرى للتلوث كالتلوث الضوضائي والحراري، وتلوث الغذاء...إلخ.

ثانيا: مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة الإقتصادية

بالنسبة لـ (HUCKEL) :" تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحوي على إلتزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل، وهذا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة"،وتعرف على أنها:" الممارسات التي تعود

1 ـ سعيدي سياف حنان،" **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية**"، رسالة ماجستير،علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2014،ص 22.

2 ـ قاسم منير،" **التلوث البيئي والتنمية الإقتصادية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،ط4، 2000،ص48.

3 khalid Attia ," **Developing An Environmental Accounting Model For Egypt** "; Arab Economic Journal,Issue,21;2000,P 22.

4 ـ الطاهر خامرة،" **المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص5.

بالنفع على البيئة، أو التخفيف من الآثار السلبية التي تتجاوز ماهو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ماأقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة"[1].

فالمسؤولية البيئية هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال الذي يركز على[2]:

- **الإلتزام البيئي للمؤسسة:** حيث تقوم المؤسسة بتضمين مبادئ الاستدامة في عملها حتى تكون آثار أعمالها إيجابية على البيئة.
- **إدارة الموارد والطاقة:** والتي تكون المؤسسة من خلالها منتبهة لتأثير نشاطاتها على النظام البيئي.
- الشفافية في تصريح المؤسسة عن نشاطاتها حيث يكون هذا التصريح كاملا وسهل الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة.

ثالثا: أنشطة ومساهمات المؤسسة للحفاظ على البيئة:

إن هذه الأنشطة كانت في وقت مضى مع بروز مفهوم المسؤولية الإجتماعية يعتبرها البعض من بين القضايا الأساسية التي تدخل ضمن مساهماتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض الأخر تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية البيئية التي تعتبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنظمة، وبذلك فمجالات المسؤولية البيئية المنظمة هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتقها تجاه حماية البيئة والإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق إستدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي.

1) **عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية:** يمكن تلخيص أهم العناصر التي من خلالها يمكن لمنظمة الأعمال الإلتزام بمسؤولياتها البيئية في العناصر التالية[3]:

---

1 _ Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl," **How international is corporate environmental responsibility? A literature review**", journal of international management,18(2012), P180.

2_ Jennifer K lynes, Mark Andrachuk," **motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines**", Journal of international management 14(2008), p378.

3 - طارق راشي،" **دور تبني مقاربة المسؤولية الجتماعية في خلق وتدعيم وزيادة تنافيسة منظمات الأعمال**،" ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان:"**النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي**"، تركيا ،اسطنبول، 2013،ص11.

1. **تحقيق الفعالية البيئية:** من منطلق مفهوم الفعالية الذي يتمحور حول تحقيق الأهداف المسطرة ومضاعفة النتائج النهائية للمؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل والأقل لكافة الوسائل المتاحة، وبالتالي فإن الفعالية البيئية تصاغ على ذلك النحو ولكن في إطار بيئي، فهي تعبر عن منطق تسييري مفاده إنتاج القيمة بأقل وأمثل إستهلاك، أي إنتاج أكثر بإستخدام رشيد وأقل للموارد، والتقليل من التلوث.

فالمؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية.

2. **تبني مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة:** لقد تبنت العديد من منظمات الاعمال سياسات من أجل الحماية المتواصلة والمستدامة للبيئة، وقامت بتطوير آليات واستراتجيات تدعم حماية البيئة وتحقق الربحية في نفس الوقت، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي، الذي يبين المصفوفة التي يمكن الإعتماد عليها في الحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، وبتالي الحكم على مدى إلتزام المؤسسة بمسؤوليتها البيئية، وذلك بناءاً على أربعة عناصر رئيسية متمثلة في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئية، وتقديم تكنولوجيات بيئية جديدة، ومحاولة منع والتقليل من التلوث، وأخيراً إدارة المنتج.

الشكل رقم (04): يمثل مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة

	داخلي	خارجي
الغد	تقديم تكنولوجيا بيئية جديدة	وجود رؤية للحماية المستدامة
اليوم	منع التلوث	إدارة المنتج

المصدر: جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، **التسويق المعاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص: 487.

من خلال تحليل الشكل أعلاه، فهناك أربعة حالات تعبر عن مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة هي: تمثل الحالة الأولى في محاولة منع التلوث، حيث يتضمن هذا المدخل ماهو أكثر من الرقابة على التلوث أو محاولة معالجته بعد حدوثه إلى الحد او منع

الفاقد أو المخلفات من التواجد أصلا.

أما الحالة الثانية فهي تعبر عن إدارة المنتج التي تتعدى الحد من التلوث الناتج عن مراحل العملية الإنتاجية إلى كل ما يسببه المنتج خلال دورة حياته ومن مخلفات إستعمالاته النهائية.

وتكمن الحالة الثالثة في إبتكار تكنولوجيات بيئية جديدة من خلال تطلع المؤسسة إلى المستقبل والتخطيط لابتكار وتطوير تكنولوجيات متوافقة وتساهم في حماية البيئة.

أما الحالة الرابعة والأخيرة تتمثل في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، فهي بمثابة الإطار المرشد الذي يتم الإستناد عليه في كل التصرفات المستقبلية في ما يخص حماية البيئة من خلال الكيفية التي يجب أن تقدم بها المنتجات ويتم بها إدارة العمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية ...وغيرها.

3. تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة: إن تقييم الأثر البيئي للمشاريع الجديدة لمنظمات الأعمال هو ذلك الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي قد تنجم عن المشاريع الإنمائية الجديدة، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية وتعزيز الآثار الايجابية من خلال دراسة وتحليل الجدوى البيئية للمشروع، وذلك للتأكد من أنه يساهم في تحقيق استدامة تنموية، وأنه يتمتع بقابلية للتنفيذ من الناحية البيئية

المحور الثالث:المسؤولية الاجتماعية والبيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة:

أولا: ماهية التنمية المستدامة:

1) **تعريف التنمية المستدامة:** حسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة1981 تحت عنوان (الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة) فإن التنمية المستدامة :" هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الإعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"[1].

أما تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة فعرفها:" على أنها التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة، الإقتصاد والمجتمع"[2].

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن فلسفة التنمية المستدامة ترتكز على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة جوهر التنمية الاقتصادية، نظرا لكون الموارد الطبيعية

---

1 ـ عبد الخالق عبد الله، " **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والإقتصاد**"، مجلة المستقبل العربي، العدد167، يناير، 1993، ص239.

2 ـ مهري شفيقة،"**الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية ةالبيئة في المؤسسة الإقتصادية**"، رسالة ماجستير علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر2012،3، ص4.

هي الأساس للنشاط الصناعي والزراعي، فالأجيال الحاضرة تستغل هذه الموارد محققة نجاحا في النمو أو المنافسة، متجاهلة حقوق الأجيال القادمة في البيئة والموارد الطبيعية، وهذا لا شك أنه يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالنجاح الحقيقي هو إن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية والمحددات البيئية، واستطعنا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، ويتم توضيح ذلك من خلال المخطط التالي[1]:

الشكل رقم (05): نموذج توازن النظام البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي.

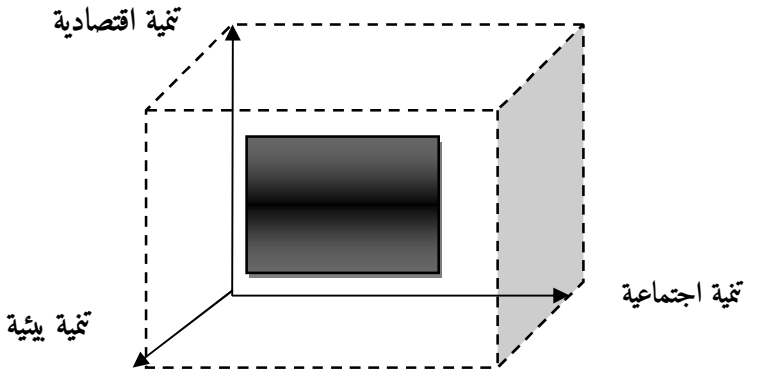

المصدر: هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة،" **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني: دور العلوم لاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت،12, 13 نوفمبر 2014,ص5.

1. **التنمية الإقتصادية:** ويراد منها تحسين الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية.

2. **التنمية البيئية:** وتركز على حماية وسلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء، وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتحول دون استنزافها أو تلوثها.

3. **التنمية الأجتماعية:** وتشمل تنمية الأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسة وما تسهم به من جهود تعاونية أو تسببه من إشكاليات أو تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الإقتصادية ، السياسية والأمنية.

وبشكل عام تتفاعل أبعاد التنمية المستدامة في علاقة تفاعلية تكاملية، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون وجود هذه الأبعاد مجتمعة،ويمكن التعبير عن أبعاد

[1] ـ هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة، المرجع السابق، ص ص، 5،6.

التنمية المستدامة بالعلاقة التالية:

التنمية المستدامة = عدالة إجتماعية + حماية البيئة + نمو إقتصادي

2) **أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي[1]:

1. **هدف إقتصادي:** ويعتبر من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية، وهذا لن يتم إلا بالإستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع.
2. **هدف إجتماعي :** تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية، إضافة إلى عدم وجود فوارق بين طبقات المجتمع.
3. **هدف بيئي:** وتهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية والنهوض بها ومحاولة تقليل نسبة التلوث، وهذا من أجل الحفاظ على التوازن البيئي وضمان بيئة مستدامة للأجيال المستقبلية.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة[2]: كما رأينا في المحور السابق أن للتنمية المستدامة ثلاثة عناصر أساسية هي: الاقتصاد، المجتمع، والبيئة، وأن هذه العناصر ترتبط وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا ، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة، ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع،وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في نفس الوقت على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والتمتع ببيئة نظيفة.

ويستنتج من هذا كله أن التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية طبيعية، وهكذا فإن العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية، غير أن المشكل يكمن في الاتجاه الذي يرسمه الإنسان لهذه العلاقة

---

1 ـ صالح فلاحي، **"التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر"**، مجلة الحقيقة،جامعة أدرار،العدد2، مارس 2003،ص75.

2 ـ نعيمة يحياوي، فضيلة عاقلي،" **التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي"**، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 21،20 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،ص 125.

من أجل تحقيق طموحاته التنموية، حيث أن الإنسان أصبح يمارس ضغوطا كبيرة على البيئة أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجما وخطورة حسب درجات النمو والتطور الذي وصلت إليه الأمم، مما جعل العالم يعيش تحت وطأة مشكلات بيئية ضخمة تكتسي صبغة كونية وعلى رأسها التغيرات المناخية المترتبة عن ظاهرة الاحتباس المترتبة بدورها عن تراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو الناتج عن مختلف الأنشطة البشرية الصناعية منها والاجتماعية، الأمر الذي جعل حماية البيئة يتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية، وتتكون هذه النظم مايلي:

1. المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).

2. المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.

3. ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية(وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لايكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة : من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و البيئية على المستوى العالمي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية[1].

لذا تعد التنمية المستدامة الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية وبذلك تستمد هذه الأخيرة اتجاهاتها من الاتجاهات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وكذا البيئي، حيث تشير المسؤولية الاجتماعية إلى مجموعة واسعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الإقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية، حيث يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية (معلومات عن مرحلة التقدم الراهنة، ومعلومات عن الاتجاهات ونقاط الضغط، ومعلومات عن أثر التدخلات)، تسمح هذه المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، كما أن وضع المقاييس العددية للتنمية

---

[1] ـــــ مقدم وهيبة،"**تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران،2014،ص113.

المستدامة بحذر نظرا للخصائص الفريدة التي تتمتع بها المقاييس الزمنية والمكانية يساهم في إبراز مدى الارتباط بينها وبين المسؤولية الاجتماعية، فقد تكون لدينا أرقام ولكن لا توحي بما نريد معرفته" فوهم اليقين أكثر خطورة من جهل اليقين" في الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جديدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، حيث يقتضي التوازن بين الانشطة الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية تغيير أنماط صنع القرار[1].

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن الاهتمامات البيئية و تحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات و تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، حيث أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق، حيث لا يمكن للمؤسسة الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ،لأنها تساهم في تحقيق البعدين البيئي والاجتماعي من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بهما ، فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ككل و لا يكتمل إلا به، و هذا ما يمكن تحقيقه من خلال وضع سياسة مؤسسية واضحة و طويلة الأمد تلتزم فيها المؤسسة بتخصيص نسبة مئوية من مواردها لعناصر مسؤولية المؤسسات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، و دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة و كذا نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين و العاملين في المؤسسة عبر التواصل مع الجهات الرسمية و الجمعيات المتخصصة،كما يجب أن تكون هذه السياسة واضحة و قابلة للتطبيق و معلنة لجميع هذه الأطراف بحيث يمكن متابعتها و الاستمرار في تنفيذ بنودها .

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية

1) جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

2) حسن أحمد شحاتة، "البيئة والمشكلة السكانية"، مكتب الدار العربية للكتاب"،

[1] ـــــ مغربي عبد القادر،"**حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ودورها في إرساء إستراتيجيات التنمية المستدامة**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول : دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 نوفمبر 2016 ، ص 8.

مصر،ط1، 2001.

3) راتب سلامة السعود، "الإنسان والبيئة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

4) طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، "الإدارة والأعمال"، ط2، دار وائل، الأردن، 2008.

5) طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.

6) قاسم منير، "التلوث البيئي والتنمية الإقتصادية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،ط4، 2000.

7) محمد صالح الشيخ،"الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها"، مصر، ط2002،1.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

8) khalid Attia ," Developing An Environmental Accounting Model For Egypt "; Arab Economic Journal,Issue,21;2000.

9) Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl," How international is corporate environmental responsibility? A literature review", journal of international management,18(2012.

10) Jennifer K lynes, Mark Andrachuk," motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines", Journal of international management 14(2008.

ثالثا: المذكرات

11) إياد محمد عودة، "قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية"، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

12) سعيدي سياف حنان،" القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية"، رسالة ماجستير،علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر،2014.

13) الطاهر خامرة،" المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة

قاصدي مرباح ورقلة، 2007.

14) محمد عاطف محمد ياسين،" واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية"، دراسة تطبيقة لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008.

15) مقدم وهيبة،"تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران،2014.

16) مهري شفيقة،"الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية ةالبيئة في المؤسسة الإقتصادية"، رسالة ماجستير علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3 ،2012.

رابعا: المجلات

17) صالح فلاحي، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر"، مجلة الحقيقة،جامعة أدرار،العدد2، مارس 2003.

18)عبد الخالق عبد اللّه، " التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والإقنصاد"، مجلة المستقبل العربي، العدد167، يناير، 1993.

خامسا: الملتقيات

19) أحمد السيد طه كردي، "إدارة الصورة الذهنية للمنظمات في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية"،جامعة بنها،مصر،2011.

20) صالح السحيباني،"المسئولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية:حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، المؤتمر الدولي حول:- القطاع الخاص في التنمية:تقييم و استشراف- 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان.

21) طارق راشي،" دور تبني مقاربة المسؤولية الجتماعية في خلق وتدعيم وزيادة تنافيسة منظمات الأعمال،" ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان:"النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي"، تركيا ،اسطنبول، 2013.

22) مغربي عبد القادر،"حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ودورها في إرساء إستراتيجيات التنمية المستدامة"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول : دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 15/14 نوفمبر 2016.

23) نعيمة يحياوي، فضيلة عاقلي،" التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي"، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20،21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

24) هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة،" دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الوطني: دور العلوم لاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت،12, 13 نوفمبر 2014.